البيان

الجمعة | 20 شوال 1438هـ | 14 يوليو 2017م | العدد 13540

www.albayan.ae

خيانة قطر

ترامب: اتجاه لإقرار وقف شامل للنار في سوريا

«22

القوات السعودية تقتل 20 حوثياً في حرض

«21

خيارات أمام تنظيم الحمدين

ازدواجية قطر في الادعاء بمكافحة الإرهاب ودعمه

مسؤول ليبي: قطر دمّرت العملية السياسية وموّلت العصابات

اشتعال تكلفة الشحن يؤجج التضخم في قطر

زيارة تيلرسون بلا نتائج بسبب التعنت القطري

عبد الله بن زايد: لا تسامح مع التطرّف والإرهاب

تقرير بريطاني يكشف منح الدوحة 20 ألف حوثي جوازات قطرية

فضائح الفبركة القطرية تصل إلى «تاكسي لندن»

■ عبدالله بن زايد وميروسلاف لايتشاك على هامش المؤتمر الصحافي | وام

■ عواصم ـ البيان، وكالات

حدّد سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، خيارين لدولة قطر في سياق الأزمة التي تسببت فيها الدوحة نتيجة دعمها الإرهاب، إما أن تكون في معسكر الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب، وإما أن تكون في الجانب الآخر، وأكد سموه أن الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب قررت عدم السماح بأي نوع من أنواع التسامح مع جماعات متطرفة وإرهابية، لافتاً إلى أن هناك مسارات لمعالجة الأزمة، الأول تخفيف التوتر الذي سيؤدي إلى تأجيل المشكلة ومفاقمتها في المستقبل، والثاني معالجة المشكلة.

وقال سموه، خلال مؤتمر صحافي في براتيسلافا مع نظيره السلوفاكي ميروسلاف لايتشاك، رداً على سؤال عن الاتفاق الذي تم توقيعه بين دولة قطر والولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، إن «دولة قطر وقّعت اتفاقيتين مع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لم تلتزم بهما». وأضاف: «تحتاج قطر إلى أن تقوم بجهد أكبر لتحسين الثقة بما توقّعه وما تنفّذه».

وأردف سموه: «بالطبع، نرحب بتوقيع قطر هذه الاتفاقية، ولكن أيضاً على قطر أن تقوم بجهد مضاعف في تغيير رؤية الكثير من الدول، لما تقوم به من إيواء ودعم وتمويل وإبراز أصوات متطرفة، وأصوات تدعو إلى العنف، وأصوات تدعو إلى الكراهية». وأكد سمو وزير الخارجية والتعاون الدولي أن «هناك رغبة حقيقية من دولنا في أن نرى ذلك، ولكن مهما كانت رغبتنا لن تتحقق إلا إذا كانت قطر ملتزمة بتغيير هذا المسار».

وقال سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان: «نحن في المنطقة قررنا عدم السماح بأي نوع من أنواع التسامح مع جماعات متطرفة، ومع جماعات إرهابية، ومع جماعات تدعو إلى الكراهية». و أشار إلى أن «منطقتنا عانت بما يكفي، وعندما تقرر ذلك دول بحجم المملكة العربية السعودية ومصر فنحن متفائلون، وإذا قطر تريد أن تكون عضواً في هذا التحالف، أهلاً وسهلاً، أما إذا قطر تريد أن تكون في الجانب الآخر، فكما نقول بالعربية: مع السلامة».

وقال سموه، رداً على سؤال آخر عن اجتماع وزير الخارجية الأميركي مع وزراء خارجية الدول الداعية لمكافحة الإرهاب وما يتوقعه من هذا الاجتماع: «إننا نعتقد بأن هناك مسلكين لمعالجة أي أمر، وهو محاولة تخفيف التوتر أو محاولة معالجة المشكلة». وأضاف سموه: «لا نعتقد أن محاولة تخفيف التوتر ستعالج الأمر، وإنما ستؤدي إلى تأجيل المشكلة، مما سيؤدي إلى مضاعفتها في المستقبل».

على صعيد الجهود الدبلوماسية الدولية، قالت وزارة الخارجية الأميركية إن حمل الأطراف في أزمة قطر على الحوار المباشر سيكون خطوة مقبلة مهمة في حل الأزمة، وأكدت الناطقة باسم الخارجية هيذر ناورت: "سنواصل دعم أمير الكويت في جهود الوساطة".

وجاءت تصريحات الوزارة بعد أن أنهى وزير الخارجية ريكس تيلرسون محادثات استمرت ثلاثة أيام في دول خليجية عربية من دون أن ينجح على ما يبدو في تحقيق اختراق فعلي في جدار أزمة التمويل القطري للإرهاب.

وتفادى الوزير الأميركي ومسؤولون قطريون، بُعيد اللقاء، الإجابة عن أسئلة الصحافيين عمّا إذا تحقق تقدم على مسار حل الأزمة. وأُبلغ الصحافيون بإمكانية انعقاد مؤتمر صحافي يشارك فيه تيلرسون، إلا أن الوزير الأميركي غادر قطر بُعيد اللقاء مع الأمير من دون أن يدلي بتصريحات صحافية. وتوقّع مراقبون أن يكون الوزير الأميركي قد سمع ما لا يساعده على حل الأزمة، إذ تحاول قطر التسويق لنفسها بمذكرات تفاهم منفصلة مع دول غربية، من دون أن تلتزم بمكافحة الإرهاب في المنطقة.

في الأثناء، تكشفت جوانب جديدة من التآمر القطري على الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب عبر استخدامها ملف التجنيس لضرب أمن التعاون الخليجي. ففي آخر الفضائح، كشفت تقارير غربية عن تجنيس الدوحة 20 ألف حوثي يستخدمون هذه الجنسية لأغراض أمنية وسياسية، تساعدهم على سهولة الحركة وفتح حسابات بنكية تخدم حرب التمرد ضد الشرعية اليمنية. ونشر المركز البريطاني للأبحاث في الشرق الأوسط ملفاً عن تجنيس قطر 20 ألف حوثي، لتسهيل التنقل ونقل الأموال. ومن المجنسين الناطق الرسمي لجماعة الحوثي عبود خواجة.

وفي آخر فصول التزوير القطري، وضمن حملة العلاقات العامة التي أطلقها تنظيم الحمدين، ظهرت فضيحة إعلامية جديدة، حاول التنظيم إظهارها على أنها حملة تضامن من سائقي سيارات أجرة في لندن. إلا أن الحقيقة أن تنظيم الحمدين أطلق حملة إعلانات مدفوعة في قطاع النقل البريطاني، وحشد الإعلام لتصوير الأمر كحملة تضامن.

نورة الكعبي: الثقة مفقودة في قطر.. و«الجزيرة» قناة تدمير

قطر لم تنفذ أي شيء من الاتفاقيات التي وقّعت عليها

■ دبي ـ البيان

أكدت وزيرة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، رئيسة مجلس إدارة شركة أبوظبي للإعلام، نورة الكعبي، أن «قناة الجزيرة القطرية أعطت منصة لبعض أخطر الإرهابيين في العالم، ولم تكن قناة موضوعية، بل قناة تدمير»، لافتة إلى أن ما تسببت فيه الجزيرة يتنافى مع كل العهود التي وقعتها الدوحة بعدم دعم الإرهاب، وأشارت إلى أن عدم التزام الحكومة القطرية بكل اتفاقياتها جعلها فاقدة للثقة.

وأوضحت المسؤولة الإماراتية، في تصريحات لصحيفة «الغارديان» البريطانية، أن «قطر لم تنفذ أي شيء من الاتفاقيات التي وقّعت عليها بما فيها مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية حول التشديد على أي تدفق من الأموال إلى مجموعات المتطرفين».

وقالت الكعبي إن «الاتفاقات التي وقعتها قطر في عامي 2013 و2014، والتي تم تسريبها في وقت سابق من هذا الأسبوع، تضمنت التزامات بإنهاء دعم الإرهاب والإخوان المسلمين، وهو ما لم يحصل، في السياسة القطرية أو إعلامها، وكان من الواضح جداً أنه إذا تم كسر الاتفاق ستكون هناك تداعيات». وأضافت: «لقد فقدنا الثقة بحكومة قطر، فالاختبار الحقيقي ليس بتوقيع الاتفاقيات وإنما بتنفيذها، والاتفاق ليس اتفاقاً إذا لم يتم الوفاء به».

■ نورة الكعبي

وعن دور قناة الجزيرة، قالت وزيرة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي للصحيفة إن «الكثير من الغربيين لا يعلمون ما يحدث على قناة «الجزيرة العربية»، هي أداة تدمير وأياديها ملطخة بالدم، فلقد وفرت منصة لبعض أخطر الإرهابيين في العالم». ولفتت الكعبي إلى أن «القناة القطرية تدّعي الدفاع عن الحريات، ولكن حرية التعبير التي تتبناها لا تعمل إلا خارج حدود قطر، فهي انتقائية جداً، وإلا لماذا لم تبث أي شيء عن المعارضة القطرية أو معارضة الرئيس التركي أردوغان».

مجلس الوزراء المصري: الموقف تجاه الدوحة ثابت ولا رجوع عنه

■ القاهرة ـ وام

قال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء المصري، إن الموقف الذي اتخذته القاهرة إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين تجاه «تنظيم الحمدين» في قطر ثابت ولا رجوع عنه.

ونوه التقرير الذي صدر أمس وأوردته وكالة أنباء الشرق الأوسط، بأنه «تمّ التنسيق بين الدول الأربع مع المجتمع الدولي حول الأزمة القطرية»، مستبعداً وجود أي ضغوط على مصر لإثنائها عن هذا الموقف كما لا توجد ضغوط على كافة الأطراف من أجل الوصول لتسوية، موضحاً أنّ «المجتمع الدولي يعلم جيداً أن تنظيم الحمدين القطري يدعم الإرهاب».

وحول إجراءات تنسيق المواقف والتشاور بين الدول الأربع والخطوات المستقبلية للتعامل مع الملف القطري، أوضح المركز أن التنسيق قائم، منوهاً باجتماع القاهرة الرباعي الذي انعقد بدعوة من سامح شكري وزير الخارجية المصري، فيما من المقرر أن يعقد اللقاء المقبل في المنامة، مذكراً في الوقت نفسه ببيان الدول الأربع الذي أشار إلى أنها ستتخذ الإجراءات السياسية والقانونية بالشكل الذي تراه في الوقت المناسب بما يحافظ على حقوقها وأمنها واستقرارها.

عبدالله بن زايد: لا تسامح مع الجماعات المتطرفة والإرهابية والجماعات التي تدعو للكراهية

الإمارات: خياران أمام قطر.. مكافحة الإرهـ

- قطر وقعت اتفاقيتين مع دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها لم تلتزم بهما
- الكل عليه مسؤولية كبيرة أن نعمل سوياً لمكافحة التطرف والإرهاب
- على قطر العمل على تغيير رؤية الكثير من الدول لما تقوم به من إيواء ودعم وتمويل التطرف
- منطقتنا عانت بما يكفي وعندما تقرر ذلك دول بحجم المملكة العربية السعودية ومصر فنحن متفائلون

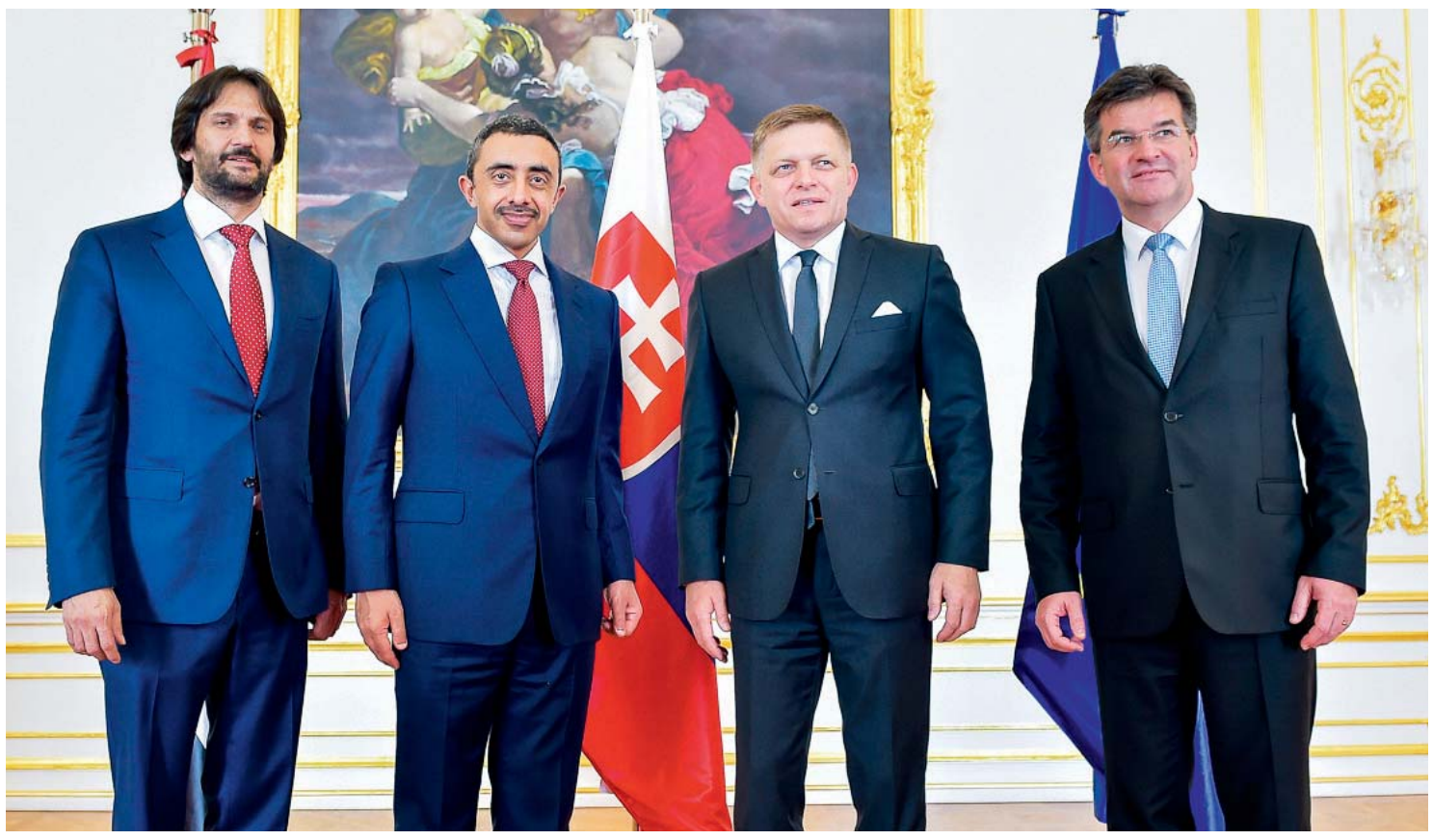

■ عبدالله بن زايد في صورة تذكارية مع رئيس وزراء ووزير خارجية سلوفاكيا | وام

■ براتيسلافا – وام

أشار سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي إلى حاجة قطر إلى القيام بجهد أكبر لتحسين الثقة في ما توقعه وما تنفذه، حيث إنها وقعت في السابق اتفاقيتين مع دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها لم تلتزم بهما، فهي مطالبة بالعمل على تغيير رؤية الكثير من الدول لما تقوم به من إيواء ودعم وتمويل وإبراز أصوات متطرفة وأصوات تدعو للعنف وأصوات تدعو للكراهية، مُشدداً «نحن في المنطقة قررنا عدم السماح بأي نوع من أنواع التسامح مع جماعات متطرفة ومع جماعات إرهابية ومع جماعات تدعو للكراهية»، مؤكداً أنه أمام قطر خياران فقط في الأزمة الحالية، إما أن تكون عضواً في التحالف لمكافحة الإرهاب «أهلاً وسهلاً»، أو أن تكون في الجانب الآخر «مع السلامة»، موضحاً سموه بأن محاولة تخفيف التوتر لن تعالج الأمر وإنما تؤدي إلى تأجيل المشكلة وبالتالي مضاعفتها، مؤكداً سموه ضرورة العمل بشكل أفضل لمواجهة التطرف والإرهاب والحاجة إلى المزيد من الحلفاء والأصدقاء لمواجهة ذلك.

وقال سموه خلال مؤتمر صحافي مع وزير خارجية جمهورية سلوفاكيا ميروسلاف لايتشاك رداً على سؤال حول الاتفاق الذي تم توقيعه بين دولة قطر والولايات المتحدة الأميركية حول مكافحة الإرهاب - إن «دولة قطر وقعت اتفاقيتين مع دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها لم تلتزم بهما»، وأضاف «تحتاج قطر أن تقوم بجهد أكبر لتحسين الثقة في ما توقعه وما تنفذه».

ترحيب

وأضاف: «بالطبع نرحب بتوقيع قطر هذه الاتفاقية ولكن أيضاً على قطر أن تقوم بجهد مضاعف في تغيير رؤية الكثير من الدول لما تقوم به من إيواء ودعم وتمويل وإبراز أصوات متطرفة وأصوات تدعو للعنف وأصوات تدعو للكراهية».

وأكد أن «هناك رغبة حقيقية من دولنا أن نرى ذلك ولكن مهما كانت رغبتنا لن تتحقق إلا إذا كانت قطر ملتزمة بتغيير هذا المسار». وقال سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان: «نحن في المنطقة قررنا عدم السماح بأي نوع من أنواع التسامح مع جماعات متطرفة ومع جماعات إرهابية ومع جماعات تدعو للكراهية».

وقّع مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية

عبدالله بن زايد: حريصون على الارتقاء بعلاقات الصداقـ

سموه التقى رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا ووزير الخارجية

■ براتيسلافا – وام

استعرض سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي مع رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا روبرت فيتسو، ووزير خارجيته ميروسلاف لايتشاك كلاً على حدة، علاقات التعاون بين دولة الإمارات وسلوفاكيا في مختلف المجالات وسبل تطويرها بما يعزز أواصر الصداقة والتعاون بين الجانبين، وفيما وقع البلدان مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية، أكد سموه الحرص على تطوير أواصر العلاقات ورفع حجم التبادل التجاري.

والتقى سموه في قصر براتيسلافا أول من أمس رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا. وكان في استقبال سموه لدى وصوله إلى قصر براتيسلافا، نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية لجمهورية سلوفاكيا روبرت كالياك.

وتم خلال اللقاء، الذي عقد في إطار زيارة سموه الرسمية إلى سلوفاكيا ـ بحث سبل تعزيز علاقات التعاون المشترك والصداقة بين دولة الإمارات وسلوفاكيا في مختلف المجالات ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يخدم مصلحة شعبي البلدين.

تعزيز العلاقات

وتبادل الجانبان وجهات النظر تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان حرص دولة الإمارات على استمرارية تعزيز علاقات الصداقة والتعاون المشترك مع جمهورية سلوفاكيا والارتقاء بها إلى مستويات أعلى.

من جانبه رحب روبرت فيتسو بزيارة سموه إلى سلوفاكيا، مؤكداً الحرص على تعزيز علاقات الصداقة والتعاون المشترك مع دولة الإمارات في المجالات كافة.

حضر اللقاء، حمد علي الكعبي سفير الدولة غير مقيم لدى سلوفاكيا.

في الأثناء تبادل سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان ووزير خارجية سلوفاكيا ميروسلاف لايتشاك خلال اللقاء الذي عقد في إطار زيارة سموه الرسمية إلى سلوفاكيا وجهات النظر تجاه مجمل الأحداث والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية. وأكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد الحرص على توطيد أوجه التعاون المشترك بين البلدين.

■ عبدالله بن زايد ورئيس وزراء سلوفاكيا في قصر براتيسلافا | وام

من جانبه رحب ميروسلاف لايتشاك بزيارة سموه إلى سلوفاكيا، مؤكداً حرص بلاده على تعزيز علاقات التعاون المشترك والصداقة مع دولة الإمارات، مشيداً بالمكانة الرائدة التي تحظى بها دولة الإمارات حاليا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

■ عبد الله بن زايد وميروسلاف لايتشاك خلال الـ

مذكرة تفاهم

ووقع سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وميروسلاف لايتشاك مذكرة تفاهم

ازدواجية قطر في الادعاء بم كافحة الإرهـ

معهد الحوار الاستراتيجي الأميركي: الدوحة تستضيف متطرفين ومساجدها منابر للتحريض

المصادر الأجنبية تؤكد تورط الدوحة في دعم وتمويل الإرهاب

■ دبي – البيان

أكد تقرير أميركي أن هناك تناقضاً واضحاً وازدواجية في الموقف القطري بين دعم الإرهاب وادعاء مكافحته، وهو أمر لم يعد خافياً على الجميع، حتى أن واشنطن اتهمت قطر بدعم وتمويل للجماعات الإرهابية المتطرفة. ووفقاً لوزارة الخزينة الأميركية فإن الدوحة تمول الجماعات المتطرفة في سوريا مثل تنظيم القاعدة و«داعش»، حيث عينت مواطنين قطريين لجمع الأموال نيابة عن جبهة «النصرة».

وتناول التقرير الصادر عن معهد الحوار الاستراتيجي الأميركي، تحت عنوان «قطر: التطرف ومكافحة التطرف» ازدواجية السياسة القطرية تجاه الإرهاب، لناحية دعمها له وادعائها مكافحته، عبر جملة واسعة مما نشر في المصادر الأجنبية عن تورط قطر في إيواء المنظمات الإرهابية على أنواعها وإمدادها بالدعم المالي والمادي، بما في ذلك في الصحف والمجلات ومراكز الأبحاث والوكالات الرسمية والمحطات التلفزيونية، علاوة على ما أفادت به تقارير وزارتي الخارجية والخزانة الأميركية وغيرها، وهذا أهم ما جاء في التقرير:

قطع

وقال التقرير: في 5 يونيو 2017، قطعت كل من مصر والمملكة السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة واليمن والحكومة المعترف بها دولياً في ليبيا، والمالديف، العلاقات الدبلوماسية مع قطر، نتيجة لدعم البلاد للإرهابيين والجماعات المتطرفة في المنطقة، وقام في الوقت نفسه، التحالف العربي الذي تقوده السعودية، والذي يحارب المتمردين الحوثيين المدعومين إيرانياً في اليمن، بطرد قطر من التحالف، حيث القت السعودية اللوم على قطر على «تمويلها وتبنيها وإيوائها المتطرفين» مشيرة إلى دعم قطر لـ «داعش» و«القاعدة» وجماعة الإخوان المسلمين. وفي عام 2014، انتقدت وزارة الخزانة الأميركية الحكومة القطرية لقيامها بتمويل أنشطة لتمويل الإرهاب داخل حدودها، فضلاً عن دعمها المالي والسياسي المزعوم لجماعات إرهابية على اللائحة الأميركية مثل حماس.

وقال التقرير أن قطر تحافظ على علاقات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي تنتقدها هذه الأخيرة لعلاقاتها المزعومة مع جماعات إرهابية مثل «القاعدة» و«حماس». ووفقاً إلى صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، تقدم قطر للجماعات الإسلامية في العالم «ملاذاً آمناً ووساطة دبلوماسية ومساعدات مالية وأسلحة في بعض الحالات». وقد اتهمتها الولايات المتحدة بالسماح بعمليات تمويل للإرهاب داخل حدودها.

وقامت الحكومة الأميركية بفرض عقوبات على عدد من المواطنين القطريين لروابطهم بشبكات مالية لتنظيمي «داعش» و«القاعدة». وفيما تنفي قطر دعمها الحركات الإرهابية، قال الأمير تميم بن حمد آل ثاني لـ«سي إن إن» في عام 2014 إنه هناك «فرق بين الحركات. أنا أعلم أنه في أميركا وبعض البلدان ينظرون إلى بعض الحركات بأنها حركات إرهابية. وفي هذا الجانب من منطقتنا لا نفعل ذلك»

انتقاد

وقد انتقدت السعودية والإمارات وغيرها من حكومات الشرق الأوسط الدعم القطري لـ «القاعدة» و«داعش» و«الإخوان المسلمين». وفيما لا يوجد للإخوان فرع رسمي في قطر، فإن أعضاء الجماعة مثل الزعيم الروحي يوسف القرضاوي يقيم في البلاد. وأفيد بأن قطر قدمت أيضاً مساعدات مالية لحكومة الإخوان في مصر عام 2013. وقد وصفت مصر منذ ذلك الحين الإخوان جماعة إرهابية، ونددت بدعم قطر للجماعة. وقطعت الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، العلاقات الدبلوماسية مع قطر في يونيو 2017 نتيجة لدعم البلاد للإرهاب العالمي.

وتفيد التقارير بأن المساجد التي تديرها الدولة في قطر استضافت متحدثين متطرفين وقادة دينيين. ومع ذلك، قلة نسبياً من القطريين ذهبوا إلى الخارج لينضموا إلى الجماعات المتطرفة في سوريا والعراق. وعلى العكس من ذلك، فإن دعم «داعش» يبدو واسع النطاق

ـــاب أو «مع السلامة»

- لا نعتقد أن محاولة تخفيف التوتر ستعالج الأمر وإنما ستؤدي إلى تأجيل المشكلة ومضاعفتها
- هناك أخطاء حصلت في الماضي منا جميعاً ـ حتى الولايات المتحدة وأوروبا
- دولنا تعمل لردع الإرهاب والتطرف لكن قطر تموله وتوفر للإرهابيين المأوى والمنصة
- علينا أن نعمل بشكل أفضل لمواجهة التطرف والإرهاب ونحتاج المزيد من الحلفاء والأصدقاء

معاناة

وأشار إلى أن «منطقتنا عانت بما يكفي وعندما تقرر ذلك دول بحجم المملكة العربية السعودية ومصر فنحن متفائلون، وإذا قطر تريد أن تكون عضواً في هذا التحالف - أهلاً وسهلاً - أما إذا قطر تريد أن تكون في الجانب الآخر فكما نقول بالعربية - مع السلامة -».

معالجة

وقال سموه - رداً على سؤال آخر حول اجتماع وزير الخارجية الأميركي مع وزراء خارجية الدول الأربع وما يتوقعه من هذا الاجتماع - «إننا نعتقد بأن هناك مسلكين لمعالجة أي أمر وهو محاولة تخفيف التوتر أو محاولة معالجة المشكلة».

وأضاف سموه «لا نعتقد أن محاولة تخفيف التوتر ستعالج الأمر وإنما ستؤدي إلى تأجيل المشكلة مما سيؤدي إلى مضاعفتها في المستقبل».

وقال سموه: «من غير المناسب أن أتحدث عن أي دولة في التحالف الدولي لمكافحة التطرف والإرهاب لكن الذي أريد وأستطيع أن أقوله بوضوح أن المنطقة عانت من التطرف والإرهاب».

وأضاف سموه «ندرك في نفس الوقت أن هناك أخطاء حصلت في الماضي منا جميعاً - حتى الولايات المتحدة ارتكبت هذه الأخطاء - حتى أوروبا ارتكبت هذه الأخطاء - عندما قررنا في يوم من الأيام أن ندعم ما يسمى المجاهدين في أفغانستان وبعد ذلك لم يتم حسم الأمر وتحولت أفغانستان إلى حرب أهلية».

تطوير أنظمة

وتابع سموه «حدث نفس الأمر في الصومال والعراق واليوم نشاهده يحدث في سوريا وليبيا وأعتقد إذا بدأنا باللوم والعتب على قضايا معينة لن ننتهي.. ولكن الفرق بين دولنا وقطر هو الآتي: فدولنا تعمل بحرص واهتمام لمواجهة ولردع الإرهاب والتطرف.. فصحيح أن أنظمتنا ليست في أفضل حالة ممكنة - ويمكن تطوير أنظمتنا وقوانينا وهياكلنا بشكل كبير.. ولكن الدولة القطرية هي من تمول التطرف والإرهاب والكراهية وهي من توفر لهؤلاء الإرهابيين المأوى والمنصة».

وأكد سموه «بالطبع علينا أن نعمل بشكل أفضل لمواجهة التطرف والإرهاب ونحتاج أن يكون لنا المزيد من الحلفاء والأصدقاء لمواجهة ذلك».

معايير جديدة

وقال سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان «إنه ليس من العدل عندما نرى أن دولاً معينة تريد أن تكافح وتواجه التطرف والإرهاب نقول لها «أنت لم تفعلي كذا» فكلنا ملامون ولكن السؤال الحقيقي هل نحن نريد أن نضع معايير جديدة - نعم نريد - ولكن أيضاً في نفس الوقت ما نطلبه اليوم من قطر هو ما نطلبه من أنفسنا ولن نطلب أن تقوم قطر بأي إجراء أو أي خطوات لا نطلب أو لا نريد أن نلتزم نحن كدول بها».

وأضاف سموه «دعونا نجرب ونرى ونعمل لأن موضوع التطرف والإرهاب عملية طويلة وتحتاج جهدا حقيقيا من كل الدول بما في ذلك أوروبا التي مع الأسف أيضا أوجدت مناخا يسمح بتنامي التطرف والإرهاب ولم تضع القوانين والأنظمة المناسبة لمواجهة ذلك مما أدى في الوقت نفسه ليس فقط إلى تنامي هؤلاء المتطرفين ولكن لتنامي الأصوات اليمينية المتطرفة».

مسؤولية كبيرة

وأكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي «نعتقد أن الكل عليه مسؤولية كبيرة أن نعمل سوياً لمكافحة التطرف والإرهاب، مضيفا سموه «أتعمد الحديث عن التطرف والإرهاب سوياً لأنه لن نستطيع أن نكافح الإرهاب إذا لم نكافح التطرف فالإرهاب هو نتيجة وجود التطرف».

■ .. وسموه خلال المؤتمر الصحافي مع وزير خارجية سلوفاكيا | وام

ـــة والتعاون مع سلوفاكيا

مباحثات | وام

■ وزير الخارجية مصافحاً رئيس وزراء سلوفاكيا | وام

حول المشاورات السياسية. وعقب اللقاء عقد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي مؤتمرا صحفيا مشتركا مع ميروسلاف لايتشاك وزير خارجية جمهورية سلوفاكيا. وتقدم سموه في بداية المؤتمر الصحفي بجزيل الشكر والعرفان لوزير الخارجية والحكومة السلوفاكية لما تم تقديمه من جهود واهتمام بهذه الزيارة.

وقال «إنها الزيارة الأولى منذ تبادل العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا في عام 1993 ونعتقد بأنها فرصة مهمة للغاية أن نعيد ونراجع هذه العلاقة وكيفية تطويرها وازدهارها». وأكد سموه أن «هناك أكثر من 300 مليون دولار أميركي للتجارة البينية بين بلدينا ونرى أن هناك فرصاً أكبر لتطوير هذا الرقم بشكل مضاعف خاصة بعد الانتهاء من التوقيع على اتفاقيتين مهمتين وهما اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي ونتطلع لأن تمر الاتفاقيتان عبر الجوانب القانونية والدستورية في البلدين في أسرع وقت ممكن لكي تحسن من أجواء الاستثمار والتجارة بيننا».

وأضاف: سعداء أن نرى أكثر من 30 ألف مواطن سلوفاكي يزورون الإمارات ونتطلع بأن نوفر فرصا مماثلة للسائح الإماراتي إلى سلوفاكيا». وتوجه بالشكر إلى»فلاي دبي»على اهتمامها والتزامها برحلاتها المباشرة بين براتيسلافا ودبي، مشيرا إلى أن ذلك» أعطى فرصا حقيقية لشراكة مباشرة ولتحسين العلاقة بين شعبي البلدين».

فرصة

وقال إن»اللقاء كان فرصة أيضا لتبادل وجهات النظر حول القضايا التي تعنينا أن كانت قضايا إقليمية أو دولية». وتقدم سمو الشيخ عبدالله بن زايد بالتهنئة إلى ميروسلاف لايتشاك على اختيار سلوفاكيا رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة.

مسؤولية كبيرة

وقال:»نعتقد أنها مسؤولية كبيرة ولكن سلوفاكيا أثبتت التزامها بالقضايا الدولية وعبر رئاستكم للاتحاد الأوروبي في العام الماضي أيضا أوضحتم مدى اهتمامكم وقدرتكم على مواجهة هذه الصعاب».

وأكد،»أن هناك فرصة كبيرة لتعزيز العلاقة بين البلدين ففي مجال التعليم والصحة التي تحدث عنها وزير الخارجية السلوفاكي فإنها تعد قطاعات مهمة للغاية وهناك رغبة حقيقية من جانب الإمارات لتطوير هذه القطاعات بشكل كبير ليس فقط لتوفير هذه الخدمة للمواطنين والمقيمين ولكن لتكون الإمارات مركزا إقليميا لجذب من يريد أن يطور من مهاراته التعليمية أو يبحث عن خدمات صحية متطورة».

شراكة

كما أكد سموه» أن الاتحاد الأوروبي شريك مهم بالنسبة لدولة الإمارات وهناك رغبة لتطوير العلاقات وصولاً إلى تحقيق اتفاقية تجارة حرة بيننا".

حضر اللقاء، حمد علي الكعبي سفير الدولة غير مقيم لدى سلوفاكيا.

ـــاب ودعمه

بين المستخدمين القطريين لموقعي «فيسبوك» و«تويتر» وفقا لدراسة تعود إلى عام 2014. وقد حللت الدراسة المشاركات المؤيدة لداعش والمناهضة لداعش في البلدان خارج ما يدعى مناطق «داعش»، ووجدت أن نسبة 47٪ من تلك المشاركات التي تم تجميعها بين يوليو وأكتوبر 2014 في قطر، أعربت عن مشاعر مؤيدة لـ «داعش»، وكانت هذه النسبة متقدمة عن البلدان الأخرى.

رعاية التطرف

وأشار التقرير إلى أن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وصف قطر بأنها «ملاذ آمن للمتطرفين الدينيين المطرودين من قبل دول أخرى». واستشهد المركز بتاريخ قطر في توفير ملجأ للمتطرفين الفلسطينيين والسودانيين والجزائريين. وأفيد أن قطر وفرت ملاذاً لمسلحين سعوديين بعد الاستيلاء على المسجد الحرام في مكة عام 1979. كما أفيد أن البلاد استضافت أعضاء من «القاعدة» و«طالبان». ووفقاً لمجلة «جينز» الاختصاصية بالشؤون العسكرية، فإن قطر في الثمانينيات كانت «نقطة توقف لكبار الإرهابيين المتشددين العابرين من والى أفغانستان، يستخدمون منازل الوجهاء القطريين كونها ملاذات آمنة». وقد اتهم اندرو واينبرغ من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات قطر بإظهار «وجه إلى المجتمع الدولي يشي برغبة في المساعدة بمكافحة المنظمات الإرهابية، فيما كانت توفر منصة للوعظ في فنائها الخلفي للنوع نفسه من التطرف المليء بالكراهية الذي لداعش». ويشير واينبرغ إلى تيار من الأئمة الإسلاميين الذين خاطبوا المساجد القطرية بدعم حكومي.

اتهام

ويشهد أكبر مسجد في الدوحة خطباً تثير مشاعر التطرف من خلال دعوة متكلمين ضيوف متطرفين. وقيل إن مسؤولي الحكومة القطرية روجوا لتلك العظات المتطرفة في وسائل الإعلام القطرية وموقع «تويتر». وأفيد بأن بين المتحدثين في المسجد، الشخصين المدرجين أميركيا على قائمة الإرهاب، الكويتين حامد بن عبدالله العلي، المتهم بتمويل «القاعدة»، وحميد حامد حميد آل علي، المتهم بدعم جبهة النصرة.

«ذا إنديان إكسبرس»: قطر الصغيرة تحاول الاحتيال على المقاطعة بقوة المال

قطر تكابر بأن في وسعها مواجهة المقاطعة غير أن المؤشرات المتاحة توضح خلاف ذلك

■ ترجمة ـ فاتن صبح

تمضي قطر في مسيرة التخبط فلا تعرف أي فضيحة تداري، وأي شذوذ تغطي وتبرر، لكنها تصرّ مع ذلك على نهج المراوغة، وهو ما ركزت عليه صحيفة «ذا إنديان إكسبرس» الهندية في تقرير نشرته بعنوان «أزمة قطر: كيف تحتال الدولة الصغيرة على المقاطعة بقوة المال».

وقالت الصحيفة: تزعم الدوحة أنها تقوم بإجراءات للحد من تأثير العقوبات المفروضة عليها من قبل الدول الداعية لمكافحة الإرهاب وعلى رأسها الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، غير أن المقاطعة والإجراءات المتخذة ضدها عرّت خطوط الصدع غير الظاهرة في هذا المجال، في إشارة إلى التأثيرات واسعة النطاق للمقاطعة على قطر، التي تبدي قلة اكتراث بمجلس التعاون الخليجي وما يجسّده.

وأشارت الصحيفة إلى أنه على الرغم من محاولات المجتمع الدولي القيام بما أمكن لإعادة العلاقات إلى طبيعتها بين دول الخليج، إلا أن قطر تكابر أن في وسعها مواجهة المقاطعة، رغم أن المؤشرات المتاحة توحي خلاف ذلك.

وكان حاكم المصرف المركزي القطري عبد الله بن سعود آل ثاني قد قال في حديث مع وكالة «سي إن بي سي» البريطانية في الشهر الماضي، بأن قطر تملك على الأقل 340 مليار دولار من الاحتياطي، بما في ذلك أرصدة الصندوق السيادي. ونقلت عنه الوكالة قوله، «نملك ما يكفي من السيولة لامتصاص أي نوع من الصدمات»، غير أن الخسائر الضخمة الناتجة عن استطالة المقاطعة تعد أكبر مما تستطيع قطر تحمله. وقالت الصحيفة: إمعاناً منها في التباهي غير المجدي بقوة المال، لجأت الدوحة جرياً على عادتها، في اتباع المشبوه في كل شيء، والإفراط في مهاجمة دول الجوار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وشن حملة استفزازية عبر «تويتر» تؤكد عدم حاجتها للمنتجات الغذائية التي كان يتم استيرادها برا، وأنها سارعت لتأمينها بحراً وجواً، غير أن مثل هذه الحملات تناست العقبات والكلفة الباهضة المرتبطة بذلك..

وتعوّل قطر في إطار التحايل على الأزمة بغرف المال من احتياطاتها، وأشار خبراء إلى أنه بالرغم من الارتفاع القياسي في كلفة استيراد أسعار السلع والبضائع نظراً لانقطاع طرق التجارة القديمة، فإن الحكومة تعمل على تحمل جانب كبير من هذه الكلفة وهو أمر قد لا يكون قابلاً للاستمرار.

طرق

وقد أطلقت الدوحة عقب إعلان المقاطعة خمس طرق شحن بحري جديدة، اثنان إلى الهند، ومثلهما إلى عمان وآخر إلى تركيا. وتولت مصادر الإعلام القطرية ترويج عمل الميناء بـ«كامل طاقته»، غير أن نقص المنتجات في الأسواق يشير إلى عمق الأزمة القائمة.

تقرير بريطاني يكشف منح الدوحة جوازاتها لـ20 ألف حوثي

ملف التجنيس.. صندوق قطر الأسود للتآمر على الخليج

■ عواصم - البيان، وكالات

تكشفت جوانب جديدة من التآمر القطري على الدول الداعية لمكافحة الإرهاب عبر استخدامها ملف التجنيس لضرب أمن التعاون الخليجي. ففي آخر الفضائح كشفت تقارير غربية عن تجنيس الدوحة 20 ألف حوثي يستخدمون هذه الجنسية لأغراض أمنية وسياسية تساعدهم في سهولة الحركة وفتح حسابات بنكية تخدم حرب التمرد ضد الشرعية اليمنية.

ونشر المركز البريطاني للأبحاث في الشرق الأوسط، ملفاً عن تجنيس قطر 20 ألف حوثي، لتسهيل التنقل ونقل الأموال. ومن المجنسين الناطق الرسمي لجماعة الحوثي عبود خواجة.

وذكر المركز أن في تقرير نشره على موقعه الإلكتروني أن تجنيس الحوثيين سهل لهم القيام بمهامهم السياسية وفتح حسابات بنكية وإتاحة تلقي التمويل من الخارج وخصوصاً إيران. والجانب الأخطر الذي كشفه المركز أن من بين المجموعة الحوثية التي تم تجنيسها هناك من يقوم بتدريبات في كل من سوريا واليمن. وأضاف أنه هؤلاء يدخلون إلى سوريا بجوازات سفر قطرية، مما يمكنهم من التحرك بسهولة في مناطق المعارضة.

ولم يذكر التقرير ما حجم الاختراق الذي قام به «الحوثيون القطريون» في فصائل المعارضة، وما إذا كانوا قد وصلوا إلى مراتب قيادية فيها.

ويسرد التقرير عن نشأة علاقة قطر مع الحوثيين خلال الوساطة التي قامت بها قطر بين الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح والجماعة الحوثية، وهي العلاقة التي حافظت عليها قطر بشكل سري لعدم لفت انتباه دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً للأجندة التخريبية التي يحملها الحوثيون حلفاء إيران. وقد أدت مبادرة قطر لإنهاء الحرب بين الحكومة اليمنية والحوثيين عام 2008 إلى عودة الأخير إلى الظهور، ووصف الرئيس المخلوع في وقت لاحق الاتفاق الذي تم التوصل إليه على أنه «اتفاق دوخة» بدلاً من اتفاق الدوحة. وبهذه الطريقة، نجحت قطر في اختراق الشؤون السياسية اليمنية، متجاهلة جميع قواعد العمل السياسي التي كانت قائمة من قبل، وأعطت نفسها القدرة على التأثير بشكل كبير وخطير على الشؤون اليمنية والسعودية.

وقبل زيارة هادي إلى الدوحة، أشارت الصحافة السعودية إلى أن الحليف القطري التاريخي، الإخوان المسلمين، يمارس ضغوطاً على هادي لزيارة الدوحة. كما مولت قطر إنشاء محطة تلفزيونية يمنية تابعة لأحد فصائل الإخوان المسلمين في اليمن: قناة الشباب اليمني.

وأشارت الصحيفة كيف قامت قطر بتقسيم علاقاتها مع مراكز الإخوان المسلمين في اليمن فنسجت علاقات متينة مع الإخوان في تعز فيما لم تهتم لجماعات الإخوان في العاصمة صنعاء من أجل عدم إثارة الانتباه.

وفي الختام، يرى المركز البريطاني للأبحاث في تقريره أنه ربما لا يكون لليمن أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدوحة، ولكن موقعها الجغرافي على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، وكونها ساحة توتر في المنطقة، يفسر مستوى الاهتمام الذي تعطيه الدوحة لصنعاء.

كلمة السر

إن الرؤية القطرية لليمن من هذا المنظور يتمحور حول تهديد أمن المملكة العربية السعودية، وهي كلمة السر في كافة السياسات القطرية. بالتالي، فإن الدوحة تستثمر في كافة المحاور المتناقضة في الصراع اليمني، فهي تدعم الإخوان المسلمين بالدرجة الأولى، كما تدعم الحوثيين، وكذلك جماعات متطرفة أخرى يحارب بعضها بعضاً. في المحصلة يأتي تجنيس 20 ألف حوثي من جانب قطر ضمن هذه الرؤية، لاستخدامهم ضد أمن السعودية.

والواقع، يكشف التقرير جانباً في غاية الخطورة؛ فالجنسية القطرية تتيح لحاملها سهولة التنقل في العديد من مناطق الصراع في العراق وسوريا واليمن وليبيا، وبقي أن يتم النبش عن الأدوار التي قام بها «الحوثيون القطريون» وربما «الإيرانيون القطريون» أيضاً.

استغلال التجنيس

وتستغل قطر التجنيس لتنفيذ أجندات تخريبية في المنطقة العربية، أو لحماية نفسها من أي أخطاء مجتمعية داخلية. ومن أهم المطالب التي قدمتها الدول المقاطعة في بيانها المشترك إلى دولة قطر، وقف سياسة التجنيس التي تنتهجها الدوحة، إلا أنها قامت بتجنيس بحرينيين ممن يتمتعون بثقل مجتمعي، أو العسكريين الفارين من الخدمة ولم يلبوا الخدمة الاحتياطية، مما اعتبرته البحرين ضرباً في النسيج المجتمعي وخرقاً لاتفاق الرياض 2013.

ومست قطر بالتركيبة الديموغرافية لمملكة البحرين، بتشجيع العائلات البحرينية على الهجرة إلى قطر، عن طريق تقديم إغراءات بمنحهم العديد من الامتيازات المادية والاجتماعية والأدبية.

وعملت قطر على تحريض شخصيات بحرينية موجودة في الأراضي القطرية، كانت قد حصلت على الجنسية في وقت سابق، وتعمل مع جهات حكومية، لتنفيذ أجندات تخريبية في البحرين. هذه العملية نتج عنها استفادة مجموعات إرهابية تسعى لإسقاط النظام الشرعي في البحرين، وأعطت قطر تلك المجموعات الذرائع المناسبة للإساءة للبلاد.

نزع الجنسية

في المقابل، مر 22 عاماً على أكبر عملية تهجير قسري شهدتها منطقة الخليج العربي، حين أسقطت قطر الجنسية عن أكثر من 6 آلاف قطري من قبيلة واحدة تعسفياً، اتهموا بمحاولة إعادة والد الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم بعد أن انقلب عليه الأخير. وما زال المواطن القطري زايد المري، عالقاً على الحدود القطرية السعودية منذ نحو شهر بسبب رفض السلطات القطرية السماح له بدخول بلده بحجة أنه مواطن سعودي، فيما المري تم تجريده من جنسيته القطرية مع نحو ستة آلاف آخرين من قبيلته في أكبر عقاب جماعي لأغراض سياسية.

التجنيس.. فصل خطير من التآمر القطري

تواصل قطر تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بهدف الإخلال بأمنها واستقرارها، ومن بين الأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذا الغرض ملف التجنيس، إذ منحت الجنسية لآلاف الحوثيين والبحرينيين، فيما أسقطتها عن آلاف القطريين ممن يعارضون تنظيم الحمدين.

ضرار الفلاسي: عددها 39 وتنال دعماً قطرياً

مؤسسات إخوانية تعمل في بريطانيا تروّج التطرف

■ دبي - البيان

كشف الكاتب الإماراتي ضرار بالهول الفلاسي، المدير العام لـ«مؤسسة وطني الإمارات»، حقائق عن شبكة المؤسسات الإخوانية في بريطانيا، مشيراً إلى أن هناك 39 مؤسسة ومنظمة ما بين إعلامية وحقوقية وغيرها تروّج الفكر الإخواني في المملكة المتحدة، وتموّل قطر غالبيتها العظمى.

وقال الفلاسي، في سلسلة تغريدات على «تويتر»، «سأكشف اليوم حقائق شبكة المؤسسات التي يكتسب من خلالها الإخوان شرعية كاذبة داخل بريطانيا». وأفاد بأن «لجنة سير جون جينكينز في 2014 ذكرت أن الإخوان يمتلكون في بريطانيا شبكة من المنظمات تصل إلى 39 مؤسسة مشبوهة تقوم بالتمويل والدعم». وأضاف أن نتائج التحقيقات أوضحت أن المنظمات دعمت أعمال عنف في الشرق الأوسط، ومثّلت «الطقس الآمن لمرور المتطرفين الإسلاميين» في أماكن عدة في العالم.

أمنستي

وأوضح أن من بين هذه المؤسسات «منظمة العفو الدولية (أمنستي) التي تعمل بمجال الدفاع عن حقوق الإنسان منذ 1961 بلندن»، حيث «دعمت الإخوان للوصول للحكم مخالفة لشروط عملها كمنظمة حقوقية».

ومن بين هذه المؤسسات بحسب الفلاسي، «مركز الإمارات لحقوق الإنسان الإخواني»، والذي «أسسه أنس التكريتي بيد قيادات الإخوان كأنس التكريتي وعزام التميمي، ومهمتها ابتكار الأكاذيب والتهم لخدمة سياستهم».

■ ضرار بالهول

وقال الفلاسي، في سلسلة تغريداته، إن من بين هذه المؤسسات «شبكة المكين الإعلامية»، وهي «خدمة إخبارية عبر التواصل الاجتماعي، يديرها الإخواني أنس مقداد من بريطانيا، ومهمتها تجميل صورة الإخوان»، فضلاً عن «مركز العودة الفلسطيني»، وهو «إحدى منظمات المناصرة السياسية للإخوان، والجناح السياسي لحركة حماس داخل أوروبا»، وله تأثير لدى صناع القرار في بريطانيا. وأضاف أن من بين هذه المؤسسات «ميدل إيست مونيتور»، وهي «مؤسسة إعلامية وأخبار على الإنترنت، يديرها الإخواني داوود عبد الله، حيث يروّج لأجندة الإخوان ويدافع عن مصالحهم». وأردف أن «صندوق الإغاثة والتنمية الفلسطيني» المعروف بـ«أنتربال» 2012» مشيراً إلى أن «مهمته تشويه سمعة الإمارات والسعودية والكويت ومصر في بريطانيا وأميركا».

ومن بين وسائل الإعلام الإخوانية في بريطانيا «قناة الحوار» التي اعتبرها الفلاسي «أداة الإخوان»، حيث «تأسست من بين هذه المؤسسات الإخوانية، إذ «تترأسها قيادات الإخوان، ووضعت على القائمة السوداء ببريطانيا لتورطها في دعم الإرهاب العالمي».

ومن بين المواقع الشهيرة التي تديرها قطر والإخوان «ميدل إيست آي» إذ تمولها قطر على يد جوناثون باول، وهو المسؤول التنفيذي في قناة الجزيرة. وأشار الفلاسي إلى أن «مهمتها مهاجمة دول الخليج ومصر وتمجيد الإخوان».

وتشمل القائمة التي كشف عنها الكاتب الإماراتي «منظمة الإغاثة الإسلامية حول العالم»، التي «أسسها الإخواني هاني البنا، وصنفت كمنظمة إرهابية لدعمها الإرهاب بالشرق الأوسط وأفغانستان»، إضافة إلى «مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية التابع لجامعة أكسفورد، وسيطرت عليها قيادات الإخوان كالقرضاوي، واستقطبت الشباب من الجامعات لغرس الفكر الإخواني».

وأوضح ضرار بالهول الفلاسي أن «المجلس الإسلامي البريطاني» من بين المؤسسات الإخوانية، إذ «يرعى أكثر من 500 مسجد ومدرسة ببريطانيا، وقررت السلطات قطع العلاقات بها لدعمها حركة حماس في العنف على غزة».

وختم تغريداته بالتأكيد أن «كل تلك المنظمات والمؤسسات أسهمت في دعم وتمويل التنظيم الإخواني الإرهابي، وشاركت في سيل الدماء والعنف في أوروبا والشرق الأوسط». ووعد الكاتب الإماراتي أنه قريباً سيفصل «جرائم القيادات الإخوانية التي أسهمت في إثارة الفتن وسيل الدماء في أوروبا والشرق الأوسط».

السفير السعودي لدى إسبانيا: قطر تموّل منابر الكراهية

■ مدريد- وكالات

أكد سفير المملكة العربية السعودية لدى إسبانيا، الأمير منصور بن خالد بن عبد الله بن فرحان آل سعود، أنه لا يعقل أن تكون جميع الدول التي قررت مقاطعة قطر مخطئة وأن تكون الدوحة وحدها على حق، لافتاً إلى أن تمويل الدوحة لمنابر الكراهية والعنف لا يندرج ضمن حرية الإعلام.

وقال الأمير منصور في مقاله المنشور في صحيفة الموندو الإسبانية: اتخذت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قراراً صعباً بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر تبعها سبع دول أخرى بقطع علاقاتها أو سحب سفرائها من قطر، وتبع ذلك تصريح للرئيس الأميركي يطالب فيه قطر «بإيقاف تمويلها للإرهاب ويصفها بأنها داعم تاريخي للإرهاب على مستوى عال جداً». وأضاف: «هذا القرار لم يكن مفاجئاً فعلى مدى سنوات بذلت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي جهوداً صادقة لإقناع قطر بإيقاف تمويلها للتنظيمات المتطرفة وتغيير سياستها العدائية ضد جيرانها، وعدم إيواء ودعم قيادات تنظيمات متشددة، ولم تتجاوب قطر مع تلك الجهود فسحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر ثم غيرت حكومة قطر موقفها وأبدت استعدادها لتلبية مطالب هذه الدول ووقع أمير قطر بنفسه على اتفاق الرياض عام 2013 والاتفاق التكميلي عام 2014 ومع ذلك لم تف قطر بما التزمت به».وأردف: «قائمة الطلبات الأخيرة التي جرى تقديمها لقطر لم تكن تعجيزية كما تدعي قطر بل كانت غالبيتها ضمن البنود التي تعهدت قطر بتنفيذها ضمن اتفاق الرياض ولم تنفذها، وغالبية الأسماء المدرجة على لائحة الإرهاب التي اعتمدتها الدول الأربع مدرجة أيضاً على لوائح الإرهاب الأميركية والأوروبية ومع ذلك لم تلتزم بها قطر».

وتابع: «نشعر بالأسف للرد السلبي للحكومة القطرية على قائمة المطالب التي قدمتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب مما يؤكد إصرارها التمسك بنهجها الحالي الذي هو مصدر الخلاف بذريعة رفضها المساس بسيادتها واستقلالية سياستها الخارجية دون أي اعتبار لخطورة هذه السياسة على جيرانها ومنطقتها والعالم أجمع». وقال إن تمويل قطر لوسائل إعلام تبث الكراهية والتطرف والتحريض على العنف هو أمر لا يندرج ضمن حرية الإعلام بل يتعارض مع الأعراف الدولية والقوانين السائدة في كثير من دول العالم. وأردف: تعمل قطر على إعطاء صورة مثالية عن دعمها للحريات والإعلام الحر، فكيف لها أن تعطي ما لا تملك؟ ترويجها لذلك تستخدمه للتغطية عن سياستها الخطرة وسلوكها الضار بأمن شعوب المنطقة والعالم، علاقاتها وتمويلها لتنظيمات مصنفة في قائمة الإرهاب من بينها جبهة النصرة في سوريا، وتنظيم سرايا الدفاع عن بنغازي في ليبيا هو سلوك غير مقبول ويتعارض مع اتفاقيات مكافحة الإرهاب.

فضيحة إعلامية جديدة بطلتها «تاكسي لندن»

■ لندن - وكالات

ضمن حملة العلاقات العامة التي أطلقها تنظيم الحمدين، ظهرت فضيحة إعلامية جديدة، حاول التنظيم إظهارها على أنها حملة تضامن من سائقي سيارات أجرة في لندن. إلا أن الحقيقة أن تنظيم الحمدين أطلق حملة إعلانات مدفوعة في قطاع النقل البريطاني، وحشد الإعلام لتصوير الأمر كحملة تضامن. وانتقد مغردون ما وصفوه بسقطة إعلامية جديدة من قناة الجزيرة القطرية، بعد أن ادعت أنّ مواصلات لندن نظمّت حملة تضامن مع قطر، في الوقت الذي تبين فيه أن الأمر لا يعدو

أن يكون حملة إعلانات مدفوعة الأجر، حشدت لها القناة مراسلين وطواقم صحافية للتلاعب بمشاعر المشاهدين. وكررت القناة بثّ تقرير يظهر بعض سيارات الأجرة في العاصمة البريطانية لندن وهي مطلية بشعارات تدعو إلى فكّ ما أسمته «الحصار» عن قطر.

وقدمت القناة، التقرير الميداني على أنه يظهر أن سائقي التاكسي ألصقوا شعارات «مساندة» لقطر، قبل أن تجري لقاء على الهواء مع أحد مذيعي القناة المعروفين، بعد أن جرى إيفاده لتغطية ما رغبت القناة في إظهاره على أنه تظاهرة عفوية.

وبمجرد بث التقرير، كان واضحاً حجم السخرية التي أظهرها مغردون على وسائل التواصل الاجتماعي. ففي الوقت الذي عبر فيه مغردون قطريون بالفخر بما وصفوه «تضامناً من أكبر الشركات في العالم مع قطر، استغرب الكثير من المغردين، مما اعتبروه فضيحة إعلامية، لا سيما أن غالبية السيارات التي كانت تحمل الشعار مدفوع الأجر، كانت واقفة قرب مبانٍ تمتلكها الحكومة القطرية، أو صندوقها السيادي أو أطراف مقربة منها.

وبدا أن الحيلة لم تنطلِ على غير القطريين، حيث تبادل المغردون صوراً لعشرات الصور التي تظهر سيارات الأجرة في لندن وهي تحمل ملصقات دعائية مدفوعة الأجر لحملات إعلانية، من ضمنها ما كان مخصصاً للتسويق لشركات طيران، من ضمنها الاتحاد الإماراتية والقطرية وطيران العربية.

علي النعيمي: قطر تسعى لتمزيق النسيج الخليجي

■ دبي - البيان

أكد الأكاديمي الإماراتي د. علي النعيمي، أن القيادة القطرية تستميت لتمزيق الوحدة الخليجية وتمزيق اللحمة الاجتماعية، وتستعين بسياسة التضليل الإعلامي من أجل الوصول إلى هذا الهدف.وقال الأكاديمي الإماراتي، في تغريدات على «تويتر»، إن «سياسة التضليل الإعلامي والسعي لتمزيق وحدة الصف الخليجي، وتمزيق اللحمة الاجتماعية بين دول الخليج، نهج تستميت القيادة القطرية في القيام به». وأضاف أنه «برغم الممارسات التي تقوم بها القيادة القطرية، والتي تهدد الأمن الوطني لأوطاننا، فإن قياداتنا راعت الأبعاد الإنسانية للقطريين بها». وأردف: «ولذا، فإن عدد القطريين المقيمين في الإمارات قبل الأزمة يبلغ 2738، وعددهم الآن هو 2240، ومعظم من خرجوا هم طلبة بعد بدء الإجازة الصيفية».

كذب قطري هدفه دعم مخططات «الإخوان» في جنوب اليمن

حقوقيون وسجناء يعرّون مزاعم السجون السريّة

■ عدن - البيان

تتكشّف يوماً بعد آخر زيف ادعاءات قطر وأبواقها الإعلامية عن أكذوبة السجون الإماراتية السريّة في جنوب اليمن، والمنطلقة من دعم مخططات حزب الإصلاح الإخواني في اليمن حتى تعود له السيطرة مرة أخرى على جنوب البلاد.

وكذّب حقوقيون ومنظّمات حقوقية وسجناء وقائمون على الأمن والسجون في عدن في تصريحات لـ «بوابة العين»، مزاعم وجود سجون سريّة في جنوب اليمن وأعمال تعذيب في السجون المركزية. ونفى الناشط الحقوقي علاء إيهاب ورئيس منظّمة سواسية لحقوق الإنسان هبة عيدروس ومن خلال زيارتهما للسجون، وجود ما ادعته بعض الأبواق الإعلامية المفلسة عن تعذيب في هذه السجون أو سجون خاصة، مشيريْن إلى أنّ هناك من قام باستغلال سياسي وقلب الحقائق وإظهار الصورة على غير ما هي عليه، وأنهما زارا سجون عدن سواء المنصورة أو البحث الجنائي ولم يجدا من أثر لمثل هذه الادعاءات.

وقال هبة عيدروس: «نتيجة أعمالنا في شؤون المعتقلين والمخفيين قسرياً كنا ننزل لسجن البحث الجنائي وسجن المنصورة وظروف السجن تتحسّن كثيراً وباستمرار وفق ما أفاد به السجناء»، مشدّدة على ضرورة إثبات على تمّ ادعاؤه عن وجود سجون سرية، من أجل عدم توظيف مسائل حقوق الإنسان سياسياً.

بدوره، نفى أبوبكر جبر نائب مدير أمن عدن، وجود أي سجون سرية أو عمليات تعذيب في السجون الموجودة وأنّها إشاعات مغرضة، مطالباً من يصدر هذه التقارير إثبات ذلك، مضيفاً: «سجون عدن معروفة وهما السجن المركزي وسجن البحث الجنائي ولا توجد لدينا سجون أخرى على الإطلاق، أطلب من هذه الجهات التي تدعي وجود سجون سريّة أن تثبت ذلك».

من جهته، يتحدى مدير البحث الجنائي في عدن العقيد صالح القملي أي تقارير أو صحافيين إذا كانت هناك ممارسات تعذيب أو ما يخالف حقوق الإنسان في السجون، مردفاً: «لدينا نيابة عامة وقضاة يشرفون على السجون ومكاتبنا مفتوحة لكل من يريد أن يرى زيف وكذب ما تمّ نشره، ما يروّج له إعلاميون وجهات بشأن دولة الإمارات والتحالف العربي لتحقيق أهواء شخصية ومآرب أخرى، تقارير بعض المنظّمات كيدية أين الأدلّة الموجودة على زيف ما روّجوا، هذه محاولة دنيئة لتشويه صورة التحالف العربي الذي ضحى نصرة للشعب اليمني وشرعيته». في السياق، أكّد السجناء أنّهم لا يتعرّضون لأي تعامل سيئ أو تعذيب في السجن بل على العكس هناك جهود تبذلها إدارة السجون لتوفير ظروف إنسانية لهم.

قطر تعيش حالة من «الشيزوفرينيا»

■ أبوظبي - وام

أكدت نشرة «أخبار الساعة»، أنه في الوقت الذي تردد فيه قطر دوماً أنها طرف رئيس في الجهود الدولية لمواجهة التطرف والإرهاب، فإن سلوكياتها وممارساتها على أرض الواقع تسير في اتجاه مضاد، وهو التحريض على العنف والكراهية، وتقديم الدعم للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والمليشيات المسلحة، وهذا ما يعزز حالة عدم الثقة بها، ليس فقط من جانب الدول الداعيه لمكافحة الارهاب، وإنما أيضاً من جانب العديد من الدول العربية التي لا تزال تعاني جراء تدخلاتها وزعزعتها لأسس الأمن والاستقرار فيها.

وأضافت أن المتتبع للخطاب القطري خلال الأيام الماضية، يتأكد له أن الدوحة تعيش حالة من الشيزوفرينيا الفجة، تعبر عن نفسها في التناقض بين ما تدعيه في تصريحات مسؤوليها، وما تمارسه على أرض الواقع. وأشارت النشرة الصادرة عن «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، إلى أن أول مظاهر هذه الشيزوفرينيا، موقفها الرافض للائحة المطالب المقدمه لها، في حين أنها كانت قد وافقت على هذه المطالب نفسها في عام 2013، والاتفاق التكميلي له عام 2014، حيث تعهدت وقتها بمنع كل الأنشطة والتنظيمات الإرهابية المناهضة لدول الخليج ومصر، مثل جماعة «الإخوان» الإرهابية، والالتزام بعدم تناول القنوات الإعلامية المملوكة لها أو المدعومة منها بشكل مباشر أو غير مباشر، لمواضيع تسيء إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من دول المجلس، وفي أي موضوع يمس الشأن الداخلي لتلك الدول.

مراوغة

وأكدت أنها لم تلتزم بكل ذلك، فلا توقفت عن دعم وإيواء قيادات جماعة «الإخوان» الإرهابية، ولا سعت إلى ترشيد المحتوى الإعلامي للقنوات التابعة لها، ولا توقفت عن التدخل في شؤون العديد من دول المجلس، ولهذا، فإن ادعاء قطر بأن قائمة المطالب التي قدمتها دول المقاطعة، لا تعلم عنها شيئاً، وأنها تنال من سيادتها، لا يستند إلى أي منطق، لأنها سبق أن وافقت عليها.وذكرت أن ثاني مظاهر هذه الشيزوفرينيا، هو ما تحاول أن تصدره إلى الداخل والخارج، بأنها لن تتأثر من إجراءات المقاطعة المفروضة عليها، وأنها تتمتع باقتصاد قوي ووفرة مالية تمكنها من الصمود لسنوات، لكنها، وفي تناقض لذلك، تسعى إلى استجداء التعاطف والتأييد لها من جانب شعوب المنطقة والعالم، بادعاء أنها تتعرض لحصار اقتصادي وتطالب دول العالم بمساعدتها لمواجهة تداعيات هذا الحصار.

وأضافت أن ثالث هذه المظاهر، يتعلق بموقفها المرتبك والمتناقض من الجهود التي تبذل لتسوية الأزمة، ففي الوقت الذي تحاول فيه إعطاء الانطباع بأنها منفتحة على أي جهود، وأنها تؤمن بالحوار لحل الأزمة، فإن إعلامها غير المسؤول، ما زال يمارس هوايته في قلب الحقائق والتحريض ومحاولة تشويه صورة دول المقاطعة لدى الشعوب العربية والإسلامية، معمقاً بذلك حالة عدم الثقة بها من ناحية، ومؤكداً أنها غير جادة في تغيير منهجها ومواقفها وسياساتها المثيرة للقلق والمخاوف من ناحية ثانية.

وتابعت أن قطر تتصور أنها حينما توقع على مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية لمكافحة تمويل الإرهاب، بأنها حققت إنجازاً كبيراً، وأنها ستكون في منأى عن أي ضغوط قد تمارس عليها مستقبلاً، أو تجعلها تتجاهل مطالب دول المقاطعة الخاصة بوقف علاقاتها المتشعبة بجماعات التطرف والإرهاب، فهذه الخطوة، كما أكدت كل من الإمارات والسعودية والبحرين ومصر في البيان المشترك غير كافية، وأنها ستراقب مدى جدية السلطات القطرية في مكافحتها لكل أشكال تمويل الإرهاب.

سفير السعودية في الأردن: صبرنا 21 سنة على دولة أصغر من حارة

أكد سفير المملكة العربية السعودية لدى الأردن الأمير خالد بن فيصل أن المملكة صبرت على قطر التي هي أصغر من حارة في الرياض أكثر من 21 عامًا.

وأوضح خلال ندوة سياسية في الأردن بحضور سفراء الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أن الصبر أكثر من ذلك يعد عجزاً وليس صبراً. وقال «بن فيصل، إن سياسة المملكة «ليست ضد سيادة الدول، وتنتهج نهجًا بعدم التدخل في شؤون الآخرين»، مشيرًا إلى أن الصبر على قطر تجاوز 21 عامًا.

وتابع السفير السعودي: «جلسنا مع القطريين وهمسنا في آذانهم حتى لا يسمع البقية، وجلسنا في الغرف المغلقة كي لا نحرجهم، والآن صرخنا بصوت مدوٍ لتجاوزهم الكبير في الإساءة والأذى»، مشيرًا إلى توجيه قطر عددًا من وسائل الإعلام للإساءة ونشر الفوضى.

وأشار إلى أن هناك دور «قطري - ليبي» إبان حكم القذافي تم الحديث عنه في محكمة أميركية في مخطط اغتيال الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، مشيرًا إلى أن هذه ليست اتهامات نحن نوجهها لكنها «حقائق في المحكمة». عمان - وكالات

مسؤول ليبي لـ «البيان»: قطر دمّرت البلاد أمنياً وسياسياً

■ موسكو - فهيم الصوراني

قال الناطق السابق باسم الحكومة الليبية المؤقتة عبد الحكيم معتوق إن قطر شكلت رأس الحربة في الكارثة التي حلت بالشعب الليبي عبر دعم وتمويل عصابات التوحش واستغلال المال السياسي وذراعها الإعلامية ممثلة بقناة الجزيرة، التي مارست التضليل الإعلامي وفبركة التقارير والتزييف الإعلامي.

وأوضح المعتوق في تصريح لـ «البيان» أن تنظيم الحمدين لعب دوراً محورياً في إسقاط النظام السابق، الذي - وبمعزل عن الجدل حوله - إلا أن ما حصل في ليبيا وبلدان أخرى، بما اكتسته من لباس ديني- لا يملك صلة بالشعارات التي «استغفل السذج بها»، وجرى تحريكهم كوقود للمحرقة التي التهمت الأخضر واليابس.

وأكد معتوق أن قطر قامت من خلال العمل الدبلوماسي المكثف الذي قام به وزراء خارجيتها المتعاقبين بشراء ذمم كثير من الدبلوماسيين الليبيين.

وتحدث عن دور رئاسة الأركان القطرية في الإشراف المباشر على نقل السلاح والذخائر إلى ليبيا عن طريق تونس بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، في واحدة من سلسلة حلقات الاجهاز على ليبيا وتشريد شعبها من خلال جماعات «جنودها على الأرض قطعان الخوارج من الإخوان المسلمين والقاعدة وأنصار الشريعة، في غفلة عن الوعي الجمعي للشعب الليبي والعربي».

وتابع أن تآمر قطر لم يقتصر على ليبيا، بل وعلى دول الجوار في المجموعة الخليجية، «التي ترتبط معها بأواصر القربى والمعاهدات والمواثيق والعهود». وأضاف أن قادة قطر تجاوزا حدود المنطق وعملوا على القيام بدور أكبر من قدرتهم على القيام به، ظناً منهم أن تمكين الإسلام السياسي من قيادة المنطقة العربية سيحقق لهم طموح الزعامة الزائفة بإقامة دولة دينية ومركزها ليبيا، وينجحوا في الاستيلاء على مصادر الطاقة والتحكم في أولئك الذين سيصبحون أمراء الدولة الدينية الجديدة في المغرب العربي كما في المشرق، وصولاً إلى الخليج.

■ الدوحة لعبت دور رأس الحربة في تدمير ليبيا | أرشيفية

ودلل معتوق في هذا السياق على رهان قطر على عبد الحكيم بلحاج، الذراع اليمين لأسامة بن لادن، وزعيم الجماعة الليبية المقاتلة، ودعمه بالمال والسلاح وتلميعه ومساعدته في تشكيل حزب سياسي والإنفاق عليه أملاً في وصوله للسلطة.

واعتبر أن الدوحة وضعت نقاط ارتكاز كثيرة من عناصر تنظيم الإخوان المسلمين، فرع ليبيا، والدفع بهم فرادى وأحزاباً للفوز في أول انتخابات تجري في ليبيا منذ عقود، وإقامة ما عرف بالمؤتمر الوطني العام، حيث نجحوا آنذاك في إقصاء التيار المدني الذي كان يمثله «محمود جبريل» آنذاك وهو تحالف القوى الوطنية.

وتابع أنه من «أهم الشخصيات الإسلامية التي تم التعويل عليها في هذا الاستحقاق الانتخابي عبد الرحمن السويحلي ومحمد المقريف ومحمد صوان وعبد الرزاق العرادي ونزار كعوان، والتي كان يحركها المرجع العام للتنظيم علي الصلابي من مكتبه في الدوحة وبالتفاهم مع حكام قطر».

وأضاف أنه عندما انتهت ولاية المؤتمر العام بفشل ذريع في إدارة شؤون البلاد، وإثارة الفتن وافتعال الاقتتال بين القبائل، ومسلسل الإقصاء والتهميش عبر قانون «العزل السياسي» وتشكيل ميليشيات وأذرع مسلحة - انتفض الشعب الليبي، ذهبت قطر إلى إعادة صياغة المشهد من جديد.

وبدلاً من ترك الليبيين يقررون مصيرهم، دفعت بالأوضاع نحو العنف لفرض أجندة الإسلاميين بالقوة، حيث انقسم أعضاء المؤتمر وذهبوا إلى انتخابات جديدة رشح عنها برلمان جديد.

انقلاب قطري

ولكن نظراً لرفض الإسلاميين لها، جرى الانقلاب على المسار الديمقراطي بإيعاز قطري صريح، وانتهى الأمر بتشكيل فصيل مسلح سمي بـ «فجر ليبيا» بقيادة صلاح بادي، الذي حصل على الدعم الكامل من قطر، مكنه من ممارسة جرائم التخريب وتدمير المنشآت الحيوية كمطار طرابلس وفي الهلال النفطي، فضلاً عن حروب المدن التي رافقتها حملات الدهم والاعتقال والتهجير القسري لكل من يخالفهم، وبأوامر مباشرة من الدوحة.

وفي سياق الحديث عن دور قطر التخريبي أعاد معتوق الأذهان إلى تصريحات رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني الذي صرح لصحيفة «الكوريرا دي لا سيرا» منذ عامين بأن ما حصل في ليبيا هو صراع قطري على الغاز الليبي.

وقال معتوق إن «إنجازات» قطر في ليبيا تمثلت في إعادة هذا البلد لقرون إلى الوراء، وأن «الخبث القطري» يأتي في عمق دائرة فعل التخريف والإحساس بوهم السيطرة على ليبيا وتحويلها إلى بقرة حلوب لتغذية كل العمليات القذرة في مصر وتونس والخليج العربي، بغية زعزعة الأمن والاستقرار في تلك الدول، من خلال إيواء الحركات الإرهابية أو الزعامات التي تحرض على القتل والعنف.

وختم معتوق بأن ما قامت به قطر فاق كل تصور، ووصل الأمر بحكامها إلى إحداث شرخ في منظومة الأمن القومي العربي وخرق ميثاق جامعة الدول العربية، داعياً إلى أن لا تكون معاقبة قطر آنية، بل يجب استبعادها من البيت العربي، كما تم استبعادها من البيت الخليجي.

مذيع سابق بالجزيرة: الدوحة طالبتنا بتجاهل «حزب الله»

■ الرياض - وكالات

كشف المذيع السابق في قناة الجزيرة بسام القادري، خفايا توجيهات القناة القطرية حول ملفات المنطقة، منها تجاهل أي انتقاد لحزب الله، والتأليب على الحكام العرب والإساءة للدول العربية بما فيها دول الخليج.

وقال القادري في حوار مع صحيفة «عكاظ» إن عمله انتهى مع القناة في سبتمبر 2012 إثر ضغوط تمت ممارستها، استمرت قرابة شهرين، لافتاً إلى أن الجزيرة استطاعت ومن خلفها حكومة قطر في سنواتها الأولى بناء ثقة ومصداقية لدى المشاهد العربي، وبدأ المخطط التخريبي عندما أعلن تنظيم القاعدة عبر الجزيرة اعترافه بتدمير برجي التجارة وإعطاء الذريعة لضرب أفغانستان، وكرّت السبحة مع أسلحة الدمار الشامل في العراق.وأضاف أن من أولويات القناة التأليب على الحكام، وهي لها يد في الأحداث بالمنطقة في كل من ليبيا، ومصر، وتونس، وسوريا، والعراق، ولبنان، والبحرين، واليمن، وطبعًا لها محاولات بائسة في السعودية والإمارات والأردن والكويت. وعن التوجيهات التي كان يتلقاها مكتب القناة في بيروت، قال القادري: «كانت التوجيهات مستمرة لمواكبة نشاطات حماس والجهاد الإسلامي بعكس فتح التي كانت كثيرًا ما تستبعد من التغطيات، ولا يحبذون ظهور كوادرها على الشاشة، أما بالنسبة لحزب الله، أظن أنني تحدثت عن اهتمام القناة به إلى حين بدء الثورة السورية التي كانت المسرحية تقتضي الابتعاد عنه ولو شكلًا، وكانت المعاملة بالمثل فحتى نصرالله كان يتهم معظم دول الخليج بالتورط بأحداث سوريا إلا قطر، وكنت في مكتب بيروت الوحيد من المذيعين أو المراسلين الذين لا يتبعون حزب الله، فيما كان ولاء البقية للضاحية الجنوبية، وقد فاق عددهم الـ 25 موظفًا، وكانوا يطالبون بالتغطيات التي تخدم أجندتهم إلا ما خص حزب الله».

رواد «تويتر» يكذّبون الدوحة بالصور: العمانيون مواليد قطر يدخلون إلى الإمارات بلا عوائق

■ دبي - البيان

رغم نفي سفارة سلطنة عمان داخل الدولة الإشاعات التي روجتها مواقع ووسائل إعلام محسوبة على «نظام الحمدين» بشأن منع العمانيين المولودين في قطر من دخول أراضي الإمارات، إلا أن هذه الوسائل المشبوهة واصلت بث تلك الإشاعات، فيما جاء الرد سريعاً من رواد مواقع التواصل الاجتماعي الذين أثبتوا أن ذلك محض افتراء ونشروا صوراً تثبت استمرار ترحيب الدولة بالعمانيين في المنافذ البرية والبحرية والجوية.

وأوردت حسابات على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أن الأشقاء العمانيين يدخلون من منافذ الدولة بشكل طبيعي، ولا توجد أي عرقلة لدخولهم مثلما تحاول إشاعة ذلك وسائل الإعلام القطري الكاذب لترويج الشائعات والفتنة بين الإمارات وعمان.

وجاء في تغريدة على حساب «عاشق الوطن»، مدعمة ببطاقات شخصية لأحد الداخلين العمانيين لأراضي الدولة أن «دخول الأشقاء العمانيين من منافذ الدولة ميسر، ولا توجد أي عرقلات عما يشاع ونشره الإعلام القطري الكاذب لترويج الشائعات والفتنة بين الإمارات و عمان». وأشار إلى أن الصور مأخوذة صباح الخميس من منفذ حتا الحدودي بين الإمارات وعمان. وكانت وسائل إعلام قطرية روجت بأن الإمارات تمنع العمانيين من مواليد قطر من دخول الدولة.

رأي

الحبيب الأسود

«تنظيم الحمدين» وما أنكرت العرب

داس «تنظيم الحمدين» على كل قيم العربِ وأخلاقهم، بنكثه العهود، وتنكره للمواثيق، وتنصّله من الأعراف، فكان مثالاً للخروج عن ثوابت الثقافة العربية الإسلامية التي كثيراً ما كان يدعي التشبع بها والالتزام بمبادئها، ثم تبين للمراقبين والمتابعين والناس أجمعين أنه لا يعترف إلا بحساباته الأنانية لخدمة مشاريعه التآمرية ضد الشقيق والصديق، حتى امتدت يده إلى بيوت الجيران بالمكر والبهتان، وانطلقت في كل مكان، تشعل النيران، وتهدم البنيان، وتحرق البشر والحجر، وتدمر الزرع والضرع، وتزرع الخراب والإرهاب، وتفتك بالسلام والوئام. لقد وضعت العرب الوفاء على رأسِ القيم الأخلاقية النبيلة، وجعلت الغدر سبّة وعاراً يلاحق صاحبه حياً وميتاً، حتى إن الرجل منهم كان ينطق بالكلمة فتصبح عهداً، عليه أن يفي به وإلا عرّض شرفه للتجريح، وكان الغدر معرّة يتجافون عنها، وإذا ما غدر أحدهم رفعوا له لواءً بسوق عكاظ تشهيراً به وتعزيراً له، وفي ذلك يقول الشاعر الجاهلي قطبة بن أوس بن محصن بن جرول الذبياني الغطفاني في إجلاله للوفاء وإنكاره للغدر:

أَسُمَيَّ ويحكِ هل سمعتِ بغَدرة
رُفِع اللواءُ لنا بها في مجمعِ
إنا نَعِفُّ فلا نُريبُ حليفَنا
ونَكُفُّ شُحَّ نفوسنا في المطمع

ومن مآثر العرب ما فعله عبد الله بن جُدعان في حرب الفِجَار التي دارت بينَ كنانة وهوازن، إذ جاء إليه حرب بن أمية. وقال له: احتبس قَبلك سلاح هوازن، فقال له عبد الله: أبالغدر تأمرني يا حرب؟ والله لو أعلم أنه لا يبقِي منها إلا سيف، إلا ضُربت به، ولا رمح إلا طُعنت به ما أمسكت منها شيئا. ورد على لسان أوس بن حجر بن مالك التميمي، شاعر مضر، أبي شريح، وهو من كبار شعراء تميم في الجاهلية:

وأني رأيت الناس إلا أقلهم
خفاف العهود يكثرون التنقلا

ومن خفاف العهود هؤلاء، حكام الدوحة الذين لم يسمعوا عن ذلك المثل القائل «أنجز حر ما وعد»، ولم يصل إليهم المثل الإسباني القائل: «إن الوعود هي الفخاخ يقع فيها الحمقى»، لذلك تنكروا لما سبق أن أمضوا عليه في الرياض من خلال وثيقة التفاهم في 2013، والملحق التنفيذي في 2014 الذي استجابوا فيه ظاهرياً لدعوة أشقائهم الخليجيين قبل أن يتنكروا له جملة وتفصيلاً، مصرّين على الاستمرار في لعبة التآمر والخيانة وبث الفتن وترويج الأكاذيب والتحريض على الفوضى وإيواء المخربين وتمويل الإرهاب، والتدخل في شؤون الأشقاء، والإمعان في دعم كل ما من شأنه أن يسفك دماء الآمنين ويقطع رقاب المسالمين ويحفر من تحت أقدام الغافلين. قديماً قال الحكيم بوبيلوس سيروس (46 - 29 قبل الميلاد): «حتى مع العدو ينبغي للمرء أن يفي بوعده»، ولكن نظام الحمدين لا يفي بوعوده مع الأشقاء والجيران، ليجسد ما قالته العرب: «وعد بلا وفاء عداوة بلا سبب»، أو ربما ليثبت أنه متأثر جداً بالنظرية الميكافيلية الواردة في كتاب «الأمير» التي تقول ببساطة: «لا يفتقر الأمير إلى أسباب شرعية لنكث وعده». وهنا أصل الداء، فلنظام الحمدين من عقيدة الإخوان ما يجعله يفتي لنفسه بنكثِ العهود، وخلف الوعود، ونقض المواثيق، والتشبث بالنفاق منهجاً وسبيلاً.

اشتعال تكلفة الشحن يؤجّج التضخّم في قطر

تصاعد الديون يقرّب الدوحة من هاوية الإفلاس

%8.9
ارتفاع تكاليف النقل على أساس سنوي في يونيو

%0.8
التضخم السنوي لأسعار المستهلكين الشهر الماضي

50
مليار دولار التزامات المصارف القطرية الخارجية

%25
من الودائع بالمصارف لغير المقيمين

■ دبي، الدوحة - وكالات

تفاقمت حدة الخسائر في قطاعات الاقتصاد القطري نتيجة تواصل المقاطعة من الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، حيث ارتفعت معدلات التضخم نتيجة للقفزة الحادة في تكلفة الشحن فيما واصلت أسعار الريال ترنحها في أسواق الصرف العالمية وسط توقعات بتهاوي معدلات النمو الاقتصادي خلال العام الحالي والعام المقبل.

كما تفاقمت خسائر قطاعات السياحة والضيافة بسبب توقف حركة السياحة الخليجية الوافدة إلى الدوحة لاسيما من السعودية والإمارات اللتين تستحوذان على نحو 80٪ من إجمالي السياحة الوافدة لقطر، كما تواصلت خسائر الأوراق المالية نتيجة حالة الذعر من جانب المستثمرين من العواقب الوخيمة المترتبة على إصرار الدوحة على سياساتها الداعمة للإرهاب والمخاوف من فرض الدول المقاطعة لمزيد من الإجراءات والعقوبات الاقتصادية ضد الدوحة.

وأكدت أحدث البيانات أن القيمة الإجمالية لديون الدوحة، قد ارتفعت إلى حد غير مسبوق، إذ لم يكن يتجاوز 12 مليار ريال في عام 2007؛ لكنه قفز بنهاية الشهر الماضي، 208 مليارات ما يجعل شبح الإفلاس قريباً منها.

وتبلغ ديون الحكومة القطرية وحدها 43 مليار دولار، فيما تجاوز إجمالي الدين العام الذي تراكم على الشركات العامة والشركات المساهمة والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والصندوق السيادي القطري أكثر من 165 مليار دولار وفقًا لبيانات مصرف قطر المركزي والمؤسسات المالية الدولية.

وتوقع المراقبون أن تبدأ قطر مجبرة بتسييل أصول صندوقها السيادي، والتي تقدر بنحو 300 مليار دولار من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية، بغض النظر عن حجم الخسائر التي يمكن أن تتكبدها نتيجة لعملية تسييل الأصول وفقاً لتقارير صحافية.

التضخم السنوي

وزاد التضخم السنوي لأسعار المستهلكين إلى 0,8٪ في الشهر الماضي من 0,1٪ في مايو وزادت أسعار المستهلكين 0,7٪ على أساس شهري في يونيو الماضي.

وقطعت الإمارات والسعودية والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية وخطوط النقل مع قطر يوم الخامس من يونيو نتيجة قيامها بدعم وتمويل الإرهاب وزاد هذا من التكاليف بالنسبة لقطر التي اضطرت لإعادة ترتيب مسارات شحن جديدة عبر سلطنة عمان والكويت للكثير من الواردات لاسيما مع إغلاق المنفذ الحدودي البري الوحيد بين قطر والسعودية وكان هذا الإجراء الأكثر تأثيراً، حيث كانت تمر عبر المنفذ معظم واردات الدوحة من السلع الغذائية ومنتجات الألبان والخامات ومواد البناء، حيث تركز التأثير الأكبر على أسعار الغذاء والسلع الاستهلاكية.

وبحسب البيانات زادت تكلفة المشروبات والأغذية 2,4٪ على أساس سنوي و2,5٪ على أساس شهري في يونيو وكانت في اتجاه نزولي قبل ذلك حيث انخفضت 1,9٪ على أساس سنوي في مايو.

وفي تقرير بشأن قطر ذكرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أمس أن 70 عاملاً أجنبياً أجرت معهم مقابلات في أنحاء الدوحة قد شكوا جميعاً من زيادة أسعار الغذاء بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد نتيجة غلق الحدود البرية.

وتوقع خبراء اقتصاد وتجار حدوث ارتفاعات جديدة في أسعار الغذاء لاسيما مع ارتفاع تكلفة الشحن البري والجوي مما ينذر بموجات غلاء عاتية خلال الأشهر المقبلة مع تواصل أمد النزاع وأن هناك اتجاهاً صعودياً مطرداً في التضخم الكلي.

وقفزت تكاليف النقل 8,9٪ على أساس سنوي في يونيو بسبب إغلاق الحدود البحرية في دول المقاطعة أمام الناقلات والسفن القطرية. وفي الوقت الذي يسعى فيه البنك المركزي القطري إلى المحافظة على سعر صرف الريال مقابل الدولار عند 3,64 ريالات للدولار داخلياً إلا أن مصارف وشركات صرافة ووكالات للسياحة والسفر في العالم توقفت عن التعامل بالريال القطري بعد تذبذب سعره ووصوله منذ بدء الأزمة إلى 3,67 ريالات للدولار في الخارج كما سجل تراجعاً بنسبة مؤثرة أمام وحدات حقوق السحب الخاصة المصدرة من صندوق النقد .

ضعف السيولة

وأشارت وكالة «بلومبرج» إلى لجوء المقرضين في قطر إلى الأسواق الخارجية، حيث يتم تداول العملة القطرية بأسعار أقل، وهو ما يعكس، بحسب المصادر، ضعف السيولة بين المصارف في قطر.

وبحسب محللين، فإن ربط الريال بالدولار في السوق المحلية سيبقى قائماً ولكن المأزق الحقيقي سيكون أمام المصارف، التي تواجه متطلبات كبيرة لتمويل مشاريع كأس العالم 2022، خصوصاً أن نحو 25٪ من أصحاب الودائع لديها هم من غير المقيمين.

وبحسب بيانات أعدتها «رويترز» فإن المصارف القطرية، التي تقدر التزاماتها الخارجية بنحو 50 مليار دولار قد تحتاج إلى مزيد من المساعدة إذا تفاقمت الأزمة. وارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك القطرية لأجل 3 أشهر أمس إلى 2,47٪ بحسب بيانات «بلومبرغ» وتعتبر هذه أعلى معدلات الفائدة بين البنوك القطرية منذ عام 2010 وتُقارن هذه المعدلات بنحو 1,8٪ في السعودية و1,55٪ في الإمارات.

وبحسب مصرفيين فإن البنوك القطرية لديها ما يعادل 60 مليار ريال أي 16 مليار دولار من ودائع عملاء وودائع ما بين البنوك من دول خليجية أخرى. كما أن ربع الودائع الموجودة في المصارف القطرية أجنبية بخلاف المصارف السعودية التي تبلغ نسبة الودائع الأجنبية فيها 1,2٪ إضافة إلى ذلك نسبة القروض للودائع النظامية في قطر تبلغ 100٪ وتتجاوزها في بعض الأحيان ما يخلق مخاوف من سحبها.

تراجع النمو

ووضعت وكالة «فيتش» العالمية للتصنيف الائتماني 9 بنوك قطرية على لائحة المراقبة لاحتمال تخفيض تصنيفها مجدداً وتوقعت تراجع النمو الاقتصادي في قطر في العامين الجاري والمقبل.

وشملت البنوك التي وضعتها الوكالة تحت المراقبة، بنك قطر الوطني والبنك التجاري وبنك الدوحة وبنك قطر الإسلامي وبنك الخليج التجاري وبنك قطر الإسلامي الدولي والبنك الأهلي وبنك قطر الدولي وبنك بروة، ويأتي وضع البنوك القطرية تحت المراقبة لاحتمال التخفيض بعد اتخاذ الوكالة الخطوة نفسها بشأن التصنيف السيادي لقطر في وقت سابق من الشهر الجاري.

وذكرت «فيتش» أن هذه الخطوة تعكس الغموض بشأن القطاع المصرفي القطري بعد قطع السعودية والبحرين والإمارات ومصر ودول أخرى علاقاتها الدبلوماسية واللوجستية.

وبرغم الأنباء عن محادثات لحل الأزمة، أصبح أكثر احتمالاً أن تستمر الأزمة لفترة أطول، وسوف تؤثر سلبياً في اقتصاد قطر معها وفي النهاية، فإن القدرة السيادية لقطر على دعم ومساندة البنوك القطرية تضعف، ويحتمل تخفيض تصنيف البنوك التسعة المذكورة.

ويحتمل أن تؤثر الأزمة الحالية في بعض البنوك أكثر من غيرها، برغم أن الوكالة الدولية تتوقع أن تتأثر جميع البنوك القطرية بنسب متباينة. ومن أهم توقعات «فيتش» أن يتراجع النمو الاقتصادي لقطر في العام الجاري والمقبل ما يعكس البيئة غير المواتية وتقليص الإنفاق والتركيز على الكفاءة المالية مما يؤدي في النهاية إلى تراجع نمو القطاعين العام والخاص في قطر.

منافسة عالمية

من جانب آخر تتزايد حدة المنافسة العالمية على لقب أكبر المنتجين والمصدرين للغاز، حيث تتسابق الدول خاصة أستراليا وروسيا والولايات المتحدة على إزاحة قطر عن مكانتها المتقدمة في تصدير وإنتاج الغاز المسال.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الولايات المتحدة بصدد امتلاك الطاقة الإنتاجية لتصبح ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم بنهاية 2022 بعد أستراليا وقبل قطر.

وقالت الوكالة في تقريرها السنوي عن أسواق الغاز إن طاقة التصدير العالمية للغاز المسال ستصل إلى 650 مليار متر مكعب سنوياً بنهاية 2022 مقارنة بأقل من 452 مليار متر مكعب سنوياً في 2016 ومن ذلك القدر ستبلغ طاقة التصدير الأسترالية 117,8 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز المسال تليها الولايات المتحدة عند 106,7 مليارات متر مكعب سنوياً ثم قطر بواقع 104,9 مليار متر مكعب سنوياً حسبما ذكرت الوكالة. وستظل أستراليا على القمة بإضافة 30 مليار متر مكعب سنوياً بنهاية 2022 لطاقتها الإنتاجية الراهنة. لكن الولايات المتحدة التي شهدت زيادة في إنتاج الغاز الصخري ستضيف نحو 90 مليار متر مكعب لطاقتها التي تبلغ 14 مليار متر مكعب سنوياً حالياً.

وقال التقرير «بنهاية فترة توقعاتنا ستكون الولايات المتحدة في وضع يؤهلها لتحدي أستراليا وقطر على قيادة مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم». لكن التقرير ذكر أن الطاقة الإنتاجية الجديدة للغاز المسال تضاف إلى سوق وفيرة الإمدادات بالفعل بينما ينخفض الطلب في بعض البلدان الكبيرة المستوردة مثل اليابان.

ومع توقع وصول الطلب إلى 460 مليار متر مكعب سنوياً بحلول 2022 فستحوي السوق طاقة فائضة تصل إلى 190 مليار متر مكعب مما يفرض ضغوطاً على أسعار الغاز ويثبط استثمارات المنبع.وتزيد أسعار الغاز الطبيعي المسال المنخفضة حالياً صعوبة الوضع بالنسبة للمصدرين وتؤدي المنافسة لتخفيف قيود العقود الصارمة التي هيمنت على حركة التجارة البعيدة المدى.

■ أسعار الفائدة بين البنوك إلى أعلى مستوى منذ 2010

■ تضاؤل قدرة الحكومة على دعم ومساندة البنوك

■ توقّعات بتهاوي النمو العامين الجاري والمقبل

«أميركان إيرلاينز» ترد على إهانات «القطرية» بقطع العلاقات

■ الناقلة الأميركية تلغي اتفاقية الترميز المشترك مع «القطرية» | أ ف ب

■ دبي - أشرف رفيق

ردت شركة «أميركان ايرلاينز» على إهانات رئيس تنفيذي شركة الطيران القطرية أكبر الباقر ضد طواقم شركات الطيران الأميركية بقطع علاقاتها معها عن طريق إلغاء اتفاقية الترميز المشترك مع الخطوط الجوية القطرية، فيما يعد أعنف رد على إهانات الباقر، الى جانب اتهامات الشركة الأميركية للشركة القطرية بتلقي دعم غير قانوني.

وكانت «أميركان ايرلاينز» قد أبلغت الشركة القطرية في وقت سابق بأنها تنوي إلغاء اتفاقيتها معها اعتباراً من مارس 2018.

ويعني إلغاء الاتفاقية مع الخطوط القطرية أن الشركة الأميركية لن تبيع مرة أخرى تذاكر على الطائرات التي تشغلها القطرية، كما لو كانت رحلاتها ذاتها. وكان المسافرون بناء على الاتفاقية يمكنهم شراء التذاكر التي تشمل رحلات تشغلها «أميركان ايرلاينز» والخطوط الجوية القطرية أيضاً في الاتجاه نفسه.

دعم حكومي

ويأتي إلغاء الاتفاق مع الشركة القطرية على خلفية أن «أميركان ايرلاينز» وشركات أميركية أخرى كانت تحث الحكومة الأميركية على اتخاذ إجراءات ضد الشركة القطرية وشركات أخرى بزعم أنها تحصل على دعم بمليارات الدولارات من حكومتها.

وقالت «أميركان ايرلاينز» في بيان نقلت عنه بلومبرغ إننا توصلنا إلى نتيجة أن اتفاقية الترميز المشترك بين شركتنا والناقلة الشرق أوسطية لا تعني شيئا بالنسبة لنا. وليس لهذا القرار أي تبعات مالية على الشركة الأميركية ويعتبر امتدادا لموقفنا ضد الدعم غير القانوني من الحكومات لشركاتها.

وتشعر الشركات الأميركية للطيران بالقلق بشأن الرحلات بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية التي لا ترتبط بواحد من مراكز الطيران في الشرق الأوسط.

طلب غامض

ويأتي قرار الشركة الأميركية في الوقت الذي تسعى فيه الشركة القطرية لشراء نحو 10٪ من أسهمها.

وقال رئيس تنفيذي أميركان ايرلاينز دوج باركر في وقت سابق إن هذا الطلب غامض ومحير في ظل النزاع على مسألة الدعم الحكومي.

وقال الرئيس التنفيذي للخطوط القطرية أكبر الباقر إن باركر يخشى الاستثمار المقترح.

وتعرض الباقر لانتقاد شديد لإهانته طواقم الشركات الأميركية وقال إنهن «جدات» ما يعني أنهن مسنات. وهاجمت اتحادات العاملين في الطيران الأميركية الباقر مما اضطره إلى الاعتذار أمس.

وقالت تقارير صحفية إن قطر لا تزال تصر على إبرام صفقة شراء أسهم في «أميركان ايرلاينز».

وذكرت صحيفة دلاس مورنينغ أن الطلب القطري تحت المراجعة من جانب السلطات التنفيذية، وإذا تمت الموافقة عليه، يمكن لقطر شراء 4,75٪ من أسهم الشركة الأميركية من السوق المفتوحة فيما جدد اتحاد العاملين في الشركة وأطقم الضيافة رفضهم للعرض القطري.

أسهم «سيمنز» تتضرر بسبب مشروع كهرباء في قطر

■ دبي- البيان

تعرضت أسهم شركة «سيمنز» الألمانية للتوصية بعدم شرائها، وانخفض السعر العادل لها من 160 يورو الى 134 يورو.

وأوصت شركة ليبروم للوساطة في الأسهم بعدم شراء أسهم سيمنز والاحتفاظ بها، مقابل التوصية بالشراء سابقاً، وفق ما ذكرته وكالة «بلومبرغ».

وأسست شركة ليبروم توصيتها على أن النتائج المالية للعام المالي 2018 لشركة سيمنز معرضة للخطر بسبب عقود وقعتها أخيراً مع قطر وارتفاع مخاطر التأخير المحتمل وارتفاع التكلفة في المشروع المذكور. وكانت شركة سيمنز قد فازت بعقد بقيمة 800 مليون يورو لتوسعات شبكة الكهرباء في قطر. وتوقعت شركة الوساطة أن يتراجع العائد على أسهم الشركة بنسبة 6٪ وتراجعت قيمة أسهم الشركة الألمانية بنسبة 0,8٪.

«قطر الوطني» يبحث عن ملاذ في آسيا

■ دبي - البيان

قال الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني إن توسع البنك في آسيا قد يساعده على تجنب آثار المقاطعة التي تفرضها دول عربية عدة على قطر. ويهدف البنك القطري إلى البحث عن ملاذ في آسيا وتخفيض عائداته من السوق المحلي بنسبة 50٪ بحلول عام 2020، مقابل 63٪ حالياً، وفق ما قاله الرئيس التنفيذي علي الكواري في مقابلة مع «بلومبرغ».

وقال الكواري إن البنك سوف يتقدم بطلب لفتح فرع في هونغ كونغ في العام الجاري، وتحويل مكتب التمثيل التابع له في الصين إلى فرع.

وأضاف الكواري: «سوف ندفع أكثر باتجاه آسيا»، مشيراً إلى أن البنك له عمليات في 31 دولة، وأن هذا يساعده في هذه الأزمة. وقالت «بلومبرغ» إن البنوك القطرية تتعرض لضغوط بعد قطع الإمارات والسعودية والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وإغلاق طرق النقل والمنافذ البحرية والأجواء معها الشهر الماضي، كما قطعت البنوك في تلك الدول أيضاً تعاملاتها مع قطر. وتلجأ البنوك القطرية إلى رفع سعر الفائدة على الدولار لزيادة الودائع ورفع مستوى السيولة.